وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مطبوعة محاضرات مقياس قانون العلاقات الدولية

– العلاقات الدبلوماسية-

من إعداد الدكتور قسمية محمد

ألقيت على طلبة السنة ثالثة ليسانس ل م د (تخصص قانون عام) السداسي الخامس

السنة الجامعية 2018-2019

المبحث السادس: نماذج من الفعالية الدبلوماسية الجزائرية كتطبيقات عملية للعلاقات الدولية

المطلب الأول: تطبيق الدبلوماسية الجزائرية في قضية الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: تطبيق الدبلوماسية الجزائرية في مجال البعثات الخاصة.

المبحث السادس: نماذج من الفعالية الدبلوماسية الجزائرية كتطبيقات عملية للعلاقات الدولية

تشهد الدبلوماسية الآن تحولا كبيرا استجابة للتطور الأخير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن التطرق لهذه التطبيقات العملية، يمكن اقتصاره على تطبيق الدبلوماسية الجزائرية في قضية الصحراء الغربية من جهة، وتطبيق الدبلوماسية الجزائرية في مجال البعثات الخاصة من جهة أخرى فيمايلي:

المطلب الأول: تطبيق الدبلوماسية الجزائرية في قضية الصحراء الغربية

إن قضية الصحراء الغربية باعتبارها قضية مركزية في السياسة الخارجية الجزائرية، هي نموذج للقضية التي تتمتع فيها الجزائر بفعالية دبلوماسية قوية، ذلك لأن السلوك الدبلوماسي الجزائري اتجاه هذه القضية يتضمن قوة التصور وقوة النفوذ، اللذان يجسدان الفعالية الدبلوماسية القوية، فقوة التصور تظهر من خلال استناد الموقف من اتجاه هذه القضية مع كل ما يتوافق مع الاعتبارات التاريخية والقانونية، أما قوة النفوذ فتظهر من خلال القوة القوية مع جبهة البوليساريو، باعتبارها الممثل الشرعي لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وكذلك في النفوذ الجزائري في أكبر المنظمات الإقليمية الإفريقية، حيث يعتبر العمق الإفريقي هو العمق الأبرز للقضية الصحراوية.

لا يوجد أي جدل قانوني أو تاريخي حول عدالة قضية الشعب الصحراوي، باعتبارها قضية تصفية استعمار بغض النظر عن الإنكار المغربي لذلك، وهذه الاعتبارات القانونية والتاريخية التي يستند إليها الموقف الجزائري اتجاه قضية الصحراء الغربية هي ما تعزز من قوة التصور الجزائري حول هذه القضية، فهذا الموقف ينطلق من التعريف بالطبيعة القانونية للنزاع في الصحراء الغربية ويتطابق مع مفهوم حروب التحرير عندما كان ذو طبيعة مسلحة 1975-1991م وقضايا تقرير المصير، حيث يستند ذلك إلى اعتراف المجتمع الدولي في غالبيته، لأن الشعب الصحراوي له خصوصياته وأنه يكافح من أجل نيل الاستقلال، فترتبط قوة التصور الجزائري اتجاه قضية الصحراء الغربية بموقف القانون الدولي اتجاه الأقاليم التي لا تتمتع بوضع الحكم الذاتي، حيث أنه وفقا للفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الأقاليم التي لا تتمتع بوضع الحكم الذاتي يحق لسكانها ممارسة حقها في تقرير المصير، وأيضا استناد الموقف الجزائري إلى القرارات الأممية 24/ 2711 و27/ 2984 و28/ 3163 التي تقر بوجوب ممارسة سكان الصحراء لحقهم في تقرير المصير، في الوقت الذي يتمتع فيه السلوك الدبلوماسي الجزائري في قضية الصحراء الغربية بالشكل الثاني من القوة المطلوب لتحقيق الفعالية الدبلوماسية، وهو قوة النفوذ من خلال العلاقة القوية مع جبهة البوليساريو، إذ تطالب هذه الأخيرة منذ تأسيسها بالاستقلال التام للصحراء وإقامة كيان سياسي مستقل، وقد اكتسبت جبهة البوليساريو قوتها الحقيقة منذ مدت الجسور بينها وبين الجزائر، حيث دعمتها الجزائر واعتبرتها حركة تحريرية تقدمة تسعى إلى الإستقلال والتحرر، وتعمل على تحرير وطنها من السيطرة الاستعمارية.

إن تجسيد قوة النفوذ للدبلوماسية الجزائرية في قضية الصحراء الغربية لا يتعلق فقط بالعلاقة القوية مع جبهة البوليساريو كحركة تحررية، ولكن أيضا من خلال النفوذ الكبير داخل أكبر منظمة إقليمية في القارة الإفريقية سابقا-أي منظمة الوحدة الإفريقية-حيث لعب النفوذ الجزائري الكبير داخل هذه

المنظمة دورا بارزا في دعم قضية الشعب الصحراوي في أبرز عمق استراتيجي لها وهو العمق الإفريقي، فقد لعبت الدبلوماسية الجزائري دورا كبيرا في جعل منظمة الوحدة الإفريقية تتبنى حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، ثم الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية،حيث طرحت الجزائر قضية حق تقرير المصير للشعب الصحراوي منذ القمة 13 لمنظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 1976...ثم انتقلت الجزائر إلى السعي لتحقيق الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية بداية من قمة سيراليون 1980 إلى النجاح في ضم الجمهورية الصحراوية إلى منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984، فقضية الصحراء الغربية باعتبارها قضية مركزية في السياسة الخارجية الجزائرية، هي نموذج لتحقيق فعالية دبلوماسية قوية، نظرا لكون السلوك الدبلوماسي اتجاه هذه القضية يتضمن كلا الشكليين من أشكال القوة المطلوبة لتحقيق هذا المستوى من الفعالية، فمن جهة تتحقق قوة التصور من خلال ارتباط الموقف الجزائري في هذه القضية بالاعتبارات التاريخية والقانونية المرتبطة بالوضع الخاص للشعب الصحراوي وأراضيه، ومن جهة ثانية تتجسد قوة النفوذ من خلال العلاقة المتميزة بين الجزائر وجبهة البوليساريو باعتبارها شكل من أشكال الحركات التحررية، وقد ساهم القرب الجغرافي في تقوية هذه العلاقة.

المطلب الثاني: تطبيق الدبلوماسية الجزائرية في مجال البعثات الخاصة

بما أن الجزائر ليست بمنأى عن الحركة الكبيرة التي تعرفها الحياة الدولية، فإن التساؤل هنا يجرنا إلى تعامل الجزائر مع البعثات الخاصة، سواء كدولة موفدة لها أو كدولة مستقبلة لها في إقليمها؟ أو ملامح تطبيق قانون الدبلوماسية الخاصة أو المؤقتة بالنسبة للجزائر، مثلما هو موجود بالنسبة لبعض الدول كالجهورية العربية المصرية، هذه الأخيرة التي مارست كغيرها من الدول إرسال بعثات خاصة بالرغم من عدم انضمامها إلى اتفاقية فيينا لسنة 1969م إلى دول أخرى في مناسبات عديدة(كتقديم التهنئة بجلوس الملك أو انتخاب رئيس أو العزاء في وفاة رئيس دولة أو شخصية مرموقة فيها)، أو القيام بمهمة محددة كالتفاوض على مسألة معينة، وتجدر أن القيام بمهمة خاصة يمكن أن تتم من جانب أشخاص ليسوا دبلوماسيين، فقد كان يجيز ذلك القانون رقم 166 لعام 1954 بنصه في مادته 53(يجوز بمرسوم أن يعهد إلى شخص من غير أعضاء السلك الدبلوماسي أو القنصلي القيام بأعمال دبلوماسية مؤقتة، أو بأداء مهمة خاصة، ويمكن لهذه الحالة لقب سفير فوق العادة مفوض أو مندوب فوق العادة، ووزير مفوض، وتحدد المكافأة التي تمنح له بقرار مجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزير الخارجية).

إن الجزائر لم تعرف مثل تلك النصوص والقوانين المطبقة في الجمهورية العربية المصرية ، لكن من الناحية العملية وكغيرها من دول المجموعة الدولية، ولحاجتها الملحة سواء منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو في مختلف الميادين الأخرى، فإنها استخدمت وواضبت على استعمال هذا النوع من الدبلوماسية، سواء كدولة موفدة للبعثة أو كمستقبلة لها، ورغم أن للجزائر بعثات دبلوماسية دائمة وقنصليات، إلا أن عجز تلك البعثات عن القيام بأعمال وأغراض تختلف عن المهام

الموكلة لها أصلا، أو أن تلك الأعمال المرجو فيها الوصول إلى نتائج معينة تتطلب من الخبرة الفنية ما يعني الاستنجاد بدبلوماسيين آخرين غير أولئك الموجودين في البعثات الدبلوماسية الدائم، أو أن الغرض يتمثل في رفع المحادثات أو المفاوضات إلى مستوى أعلى من حيث الشخصيات المكونة للبعثة، للوصول إلى النتيجة المتوخاة بطريق أيسر وأسرع، كل ذلك جعلها تعزف في مسائل عديدة على البعثات الدبلوماسية التقليدية[1].

وإن كان من السهل تعداد البعثات الدبلوماسية الدائمة المعتمدة من قبل الجزائر، أو تلك البعثات الدبلوماسية الدائمة الموفدة من قبل الجزائر إلى الدول الأخرى، فإن ذلك يقابله صعوبة في تعداد البعثات الدبلوماسية الخاصة بالنسبة للجزائر كموفدة أو مستقبلة لها، ففي السابق إبان حكم الأمير عبد القادر عرفت الدولة الجزائرية نشاطا دبلوماسيا كبير، فقد اضطلع الأمير عبد القادر بمهمة المفاوضة مع العدو الفرنسي ولدول الأخرى أحسن اضطلاع بصفته رئيسا للدولة الجزائرية، فكان يتولاها شخصيا أحيانا، ويوكلها إلى وزير الخارجية مولود بن عرا ش، أو يوكلها إلى أحد مفوضيه أحيانا أخرى، ويزود المفوضين بمهمة التفاوض مع الدول الأخرى على الدوام بالمعلومات الواضحة ويتابع باستمرار تطور مباحثاتهم، ويتلقى منهم اقتراحات الطرف الآخر، ويدرسها بإمعان ويرسل إليهم رأيه فيها ورده الواضح عليها[2].

حاليا تعرف الجزائر إرسال الكثير من البعثات الخاصة، يتم إيفادها بمجرد الاتفاق المسبق بين الجزائر والدول الأخرى، بتحديد أغراض البعثة والأهداف المرجوة من إيفادها وكتطبيق عملي للدبلوماسية الجزائرية، يمكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر إلى عدد من البعثات الدبلوماسية الخاصة التي يتم إيفادها باتفاق ثنائي بين الجزائر ودول أخرى لتطوير وترقية سيل التعاون الممكن تحقيقه في العديد من المجالات، سياسية، اقتصادية، فنية، ثقافية، يتم تحديدها سلفا في هذا الاتفاق الثنائي من هذه الاتفاقيات الثنائية، تلك الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وجمهورية جنوب إفريقيا الموقع بتاريخ 22 سبتمبر سنة 2002، تم خلاله تشكيل اللجنة الثنائية السامية للتعاون بين البلدين، حيث ينص هذا الاتفاق على تبادل البعثات الخاصة بانتظام بين الدولتين، ويترأس اللجنة الخاصة على أعلى مستوى فيها رئيسا الدولتين، وتتكون بالإضافة إلى رئيسا الدولتين من ممثلي حكومتي الدولتين، وهدف تلك البعثة الخاصة هو البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بترقية التعاون وتعزيزه بين مختلف القطاعات الحكومية، وتنسيق المبادرات بهذا الخصوص إضافة إلى تسهيل الاتصالات بين مختلف القطاعات الخاصة، تقوم هذه البعثة الخاصة التي يترأسها رئيس الجمهورية بمهمتها في إقليم جنوب إفريقيا ومرة أخرى تستقبل الجزائر البعثة الخاصة التي يترأسها رئيس جنوب إفريقيا على إقليمها[3].

---

[1]- حرشاوي علان، مرجع سابق ، ص 83، 84 .
[2]- حرشاوي علان، مرجع نفسه، ص 84 .
[1]- حرشاوي علان، مرجع سابق، ص 84، 85 .

ومن الاتفاقيات الثنائية كذلك، تلك المبرمة بين الجزائر والجمهورية النيجيرية الاتحادية الموقعة في أبوجا في 14 جانفي2002 حول تشكيل اللجنة الثنائية السامية للتعاون، والتي تتمثل أهدافها في البحث عن عن السبل والوسائل الكفيلة لترقية التعاون وتعزيزه في مختلف القطاعات الحكومية وتنسيق المبادرات بين الدولتين، ومثل الاتفاق السابق فإن ترؤس البعثة الخاصة بالنسبة للجزائر تكون على أعلى مستوى والمتمثل في رئيس الجمهورية، وكذلك الحال بالنسبة لترؤس البعثة الخاصة بالنسبة لجمهورية نيجيريا الاتحادية، حيث أنها تكون على أعلى مستوى فيها من خلال رئيس دولة نيجيريا، والمقصود من ترؤس البعثة الخاصة من قبل رئيس الدولة هو إعطاؤها صبغة مؤتمر قمة، الذي يعتبر من المستجدات الحديثة في الممارسات الدبلوماسية، ولكون أن المؤتمرات في صورتها الحديثة أخذت أبعادا خاصة، سواء من حيث المشاركين فيها أو من حيث الموضوعات محل البحث والمناقشة، والظاهر أن دبلوماسية القمة هذه أصبحت ظاهرة صحية في العلاقات الدولية، بحكم أن رئيس الدولتين أقدر بحكم مسؤوليتهم السياسية على اتخاذ قرارات هامة وحاسمة في صالح رقي وتطور البلدين[4].

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن أن تكون البعثة الدبلوماسية الخاصة مشكلة من رئيس حكومة، كما حصل في الاتفاق المبرم بين الجزائر والجمهورية التونسية، حيث تنص هذه الاتفاقية الثنائية على تكوين لجنة حكومية مختلطة للتعاون الاقتصادي، الثقافي، العلمي والفني، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ابتدعت ما يسمى" دبلوماسية النقل أو المكوك"، بحيث توفد مبعوثا خاصا إلى موقع الحدث للقيام بمشاورات ومحادثات بين مختلف الأطراف المتنازعة للوصول إلى حل الإشكال القائم، فالجزائر هي الأخرى سارت في نفس السياق من خلال رئيس الجمهورية الذي كلف مبعوثه الخاص السيد أحمد أو يحي آنذاك، بالقيام بعدة محاولات مكوكية إلى الدولتين لتقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع، وهو ما أضفى في الأخير إلى توقيع اتفاق السلام بين ايريتيريا وأثيوبيا بالجزائر، بشأن وقف إطلاق النار وانسحاب قوات الجانبين إلى مواقعهما التي كانت عليها قبل 06 مايو سنة 1998م تاريخ بدأ القتال لأول مرة، الجزائر كغيرها من دول العالم تأثرت بالمتغيرات التي تعرفها الحياة الدولية، فإنها واضبت على استخدام هذا النمط من الدبلوماسية، لما له من انعكاس كبير في الوصول إلى نتائج في الوصول إلى نتائج هامة وحاسمة [5].

قائمة المراجع المعتمدة:

[1]- Said Seddiki, Diplomacy in a Changing World, Alternatives, Turkish journal of International relations, Volume 5, Number4, Winter 2006.

2- الدكتور حوسين بلخيرات، الفعالية الدبلوماسية:نموذج نظري مقترح على ضوء تحليل توجهات الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الرابع، ديسمبر2019.

[1]- حرشاوي علان مرجع سابق، ص 85، 86 .

[2]- المرجع نفسه، ص 86 .

[3]- حرشاوي علان، النظام القانوني للبعثات الخاصة في ضوء القانون الدولي المعاصر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، فرع قانون دولي وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2004-2005.